محددات وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:وصف حالة و اقتراحات

Determinants and obstacles to foreign direct investment in Algeria

د. حايد زهية[2] د. درفوف محمد الأمين[1]

المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان – الجزائر - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان – الجزائر–

البريد الإلكتروني: h_zahia86@live.fr البريد الإلكتروني: derfouf_amine@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/20 تاريخ القبول: 2021/03/17 تاريخ النشر: 2021/04/11

ملخص: تناولنا في هذا البحث دراسة لأهم محددات وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من أجل تحسين ووضع مناخ ملائم لاستقطاب هته الإستثمارات و خلق العديد من فرص العملفي الجزائر. وقد توصلت نتائج الدراسة أنه توجد عدة عراقيل لا تسمح لنا باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الجزائر ، و التي من شأن سياسة الدولة العمل على التقليل منها ، و ذلك بضرورة توفير البنى التحتية اللازمة للاستثمار ،ضرورة توفير الاستقرار السياسي و الأمني ، العمل على تحسين كفاءة الإطار التشريعي بشكل يسمح بتشجيع النشاط الاستثماري و ذلك بتقليل عدد التشريعات و منع الاحتكار وحماية براءة الاختراع ، و لا ننسى الزيادة في نفقات البحث و التنمية لأهمية هذه الوظيفة و تنمية القدرات الإبداعية في مختلف الميادين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر- محددات - محفزات - عراقيل.

Abstract: In this research, we dealt with a study of the most important determinants and obstacles to foreign direct investment in Algeria, in order to improve and create a suitable climate to attract these investments and create many job opportunities in Algeria. The results of the study found that there are several obstacles that do not allow us to attract foreign direct investment to Algeria, which the state's policy would work to reduce, and that by the necessity of providing the necessary infrastructure for investment, the need to provide political and security stability, work to improve the efficiency of the framework Legislative legislation in a way that allows encouraging investment activity by reducing the number of legislations, preventing monopoly and protecting patents, and we do not forget the

[1] د. حايد زهية، h_zahia86@live.fr

[2] د. درفوف محمد الأمين، derfouf_amine@yahoo.fr

increase in research and development expenditures due to the importance of this function and the development of creativity in various fields.

Keys words: foreign direct investment – determinants – incentives – obstacles.

تمهيد:

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات كبيرة منذ بداية عقد التسعينات ، وتمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق ،لإزالة مختلف القيود و الرفع من حجم المبادلات المالية و بالتالي ارتقاء مستوى التجارة الالكترونية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح من أبرز المعالم الكبرى التي تدفع بالاقتصاد العالمي إلى الرقي و الازدهار، و يكون ذلك بدءا بالتغيير الكبير في هيكل عوامل الإنتاج بفعل التقدم العلمي و التكنولوجيات الحديثة التي أصبحت تمارس ضمن هذه الاستثمارات في مختلف دول العالم.

ان مختلف الدول النامية في ظل الاضطرابات و الأزمات الاقتصادية ، تحاول و تثابر دائما من أجل النهوض بعجلة التنمية و مواكبة الاندماج في الاقتصاد العالمي و هذا باتخاذها لتحديات كبرى من خلال إعادة تأسيس البنى الهيكلية وتحرير التجارة، والرضوخ إلى حلول أخرى تهدف عن طريقها إلى إنقاص فجوة النمو بينها و بين البلدان المتقدمة ، حيث تسعى دائما إلى تجسيد المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و خلق العديد من فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل من اجل تحسين مستوى المعيشة ، بالإضافة إلى تحسين القدرات و الكفاءات الإدارية،و تطوير مستوى التنافسية في مجال التصدير والتسويق و كل هذا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و انتقاله من دولة لأخرى ، شأنه شأن كل نشاط اقتصادي ، يترتب عليه جانب ايجابي وجانب سلبي للدولة المضيفة،حيث على هذه الأخيرة اتخاذ الإجراءات الضرورية لاستقطاب تلك الاستثمارات، و التي كانت تشكل دائما مسألة جدل من مؤيد و معارض حيث المؤيدين يحبذونها لدورها في نقل التكنولوجيا ، واستحداث المزيد من فرص العمل، و أما بالنسبة للمعارضين فإنهم يبررون اعتراضهم لتلك الاستثمارات ،نظرا للأعباء المختلفة الناتجة عنها. حيث أنه تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي،و أصبحت معظم دول العالم مهتمة به لما ينتج عنه من عوائد تستفيد منها الدول المضيفة، و التي أصبحت بحاجة ماسة لها في ظل ما يعرف بالعولمة،و أيضا لانخفاض مستواها المعيشي. في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لافتراض الدول النامية من العالم الخارجي ، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها ،تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للطور الهام و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال ، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات والخبرات .من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية

المباشر ة و ذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها و منحها الضمانات التي تسهل قدومها، و دخولها السوق المحلي و التي تكون مغرية.

يشهد العالم اليوم انفتاح على الأعمال و النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج و الادخار و الاستثمار و كل هدا كان نتاج العولمة الاقتصادية , و للتذكير فان الانفتاح الاقتصادي أو بمفهوم آخر العولمة الاقتصادية تؤثر على الاقتصاد الدولي من خلال بعدين أساسيين و هما :

- بعد تحرير تجارة السلع و الخدمات.
- بعد حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث يركز هدا البعد على انتقال رأس المال و أهم أشكال انتقال رأس المال هو الاستثمار الأجنبي المباشر.

ان الجزائر تعتبر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الامتيازات المالية و التمويلية لدفع و تطوير المناخ الاستثماري بها ، ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر ، فإن هناك العديد من العراقيل التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

حيث تعتبر الجزائر بلد اقتصادي منفتح كباقي دول العالم و دلك نتيجة الإجراءات و السياسات التصحيحية مند الاستقلال , حيث ان الجزائر ورشة اقتصادية ضخمة و كبيرة مستقطبة لأنظار أصحاب المشاريع و الاستثمارات، لذلك وضعت الجزائر قانون استثماري يحفز الاستثمارات الخاصة الأجنبية وذلك لدعم النمو الاقتصادي بها . ولمعرفة دلك ارتأينا ان نعالج هذا الموضوع.

وذلك بطرح الإشكالية الجوهرية التالية : **ما هي أهم محددات وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

حيث للإجابة على هده الإشكالية الجوهرية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- **ما هي أهم الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر؟**
2- **ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**
3- **ما هي أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

حيث لمعالجة هده الإشكالية تطرقنا إلى الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية لهدا البحث وهي :

- **المحور الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المحور الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المحور الثالث : عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

المحور الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1- مدخل إلى الاستثمار الأجنبي:

1.1.مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين .وفيمايلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1.1.الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

أولا :تعريف الاستثمار

"إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلبا لحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به ونمّاه.(سويلم، 2009 ،ص 23)"

كما يعرف أيضا على أنه :"النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة" (سلوس، 2001 ، ص 115)

"من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا) وطنيا (وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا) أجنبيا، (وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه(حسين، 2009)"

ثانيا :تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد احتوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيمايلي:

يعرف صندوق النقد الدولي**(FMI)** ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه :نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما) المستثمر المباشر (على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر)، مؤسسة الاستثمار المباشر(وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة "(OECD، 1999, 07 P)

"كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** الاستثمارالأجنبي المباشر على أنه :ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة

في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليها الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) (علي، ، 2004، ص 4.)"

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على انه :ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة)، وذلك معنية تسييرها (بوجمعة، 2007 ، ص 19.)"

يتضح من التعريفات السابقة أن:"المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر

إدارته كليا أو جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح (القرنشاوي، 2006)"

ثالثا :مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف رأسمال الاستثمار بأنه:"رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر) من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به (إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر.(نوري، 2006)"

ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر مايلي:(.page 5, 2003 ,july 31, duce,)

- رأس مال حقوق الملكية (Equity capital).
- العوائد المعاد استثمارها (Reinvested earnings).
- رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات (Other direct investment or company debit transaction)

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط ،حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة و المهارات التنظيمية و الإدارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية و فرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة(على، 1996)، فضلا على أنه يساعد على التكييف الهيكلي، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها و بالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية، و يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى أمثال المنح و الإعانات و القروض ، بكثير من المزايا نجمل أهمها في النقاط التالية:

1- مبدئيا لا يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية و الفنية ، من سلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

2- مبدئيا لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي ، كما هو الحال في المعونات و القروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي، و ذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات و الآلات اللازمة لإقامة الاستثمار و ما يصاحبها من الخبرات الفنية و الإدارية و التنظيمية، والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية .(بابا، 1983)

3- مبدئيا تساهم الاستثمارات الأجنبي المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، و ذلك من خلال قيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها ، كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات و عناصر الإنتاج ، و إنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهدة لتدريب الأيدي العاملة الوطنية على الآلات و الأساليب الجديدة المتطورة. كما أنها تساهم في إنشاء مجالات لإصلاح و صيانة الآلات ،فضلا عن تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب،كذلك يمكن أن تساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

4- و ينسب للاستثمارات الأجنبية الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلاد النامية بما توفره من فرص و ظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد.(جميل، 1999)

أما بالنسبة للجزائر فإن الهدف الرئيسي لاستقبال الاستثمار الأجنبي و تحضير أرضية قانونية ملائمة له، هو جلب التكنولوجيا الحديثة نظرا لما لها من أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، و على هذا الأساس سنلاحظ أن المجال الثاني الذي يتم الاستثمار فيه بعد المحروقات هو المواصلات السلكية و اللاسلكية.

3/ نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

سوف نتطرق إلى ذكر بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تدفع الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول الأخرى.

1- <u>نظرية دورة حياة المنتوج:</u>

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها ريمون فارنون على أن المنتج له دورة حياة يمر بها و التي تمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة و هي : (قحف، اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي ، 1991،ص 71)مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو ، مرحلة النضج ، مرحلة التدهور.

ففي المرحلة الأولى و من أجل تقديم المنتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث و التطوير و كذا توفير اليد العاملة المؤهلة، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة ، و لذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة ، باعتبار أن كلما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه، و

منه سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال و بالتالي تكون مرحلة التسويق على المستوى المحلي. و بفضل المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير و تحسين هذا المنتج.، حيث تكون هذه التعديلات في مرحلة النمو و تدريجيا يصل إلى مرحلة النضج حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردودية الاستثمار الدولي.

ويتم في مرحلة النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج و يزداد الطلب عليه، و منه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية و يتم إنتاجه في الدول المتقدمة.

عندما تفقد الشركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحلة التدهور ، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفة دقيقة لتكنولوجيا المنتوج و الشروط التسويقية من طرف الشركات الأخرى ، حيث ينتقل إنتاج هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفة اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.

من خلال هذه الممارسات العملية لشركات متعددة الجنسيات تأكد مبادئ نظرية دورة حياة المنتج الدولي ، فعلى سبيل المثال نجد أن الصناعات الإلكترونية مثل : الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة و فرنسا و ألمانيا الغربية و اليابان ، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية الأخرى مثل: تايوان ،كوريا الجنوبية و هونج كونج...الخ.(قحف، اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي ، 1991،ص 71)

إلا أن هذه النظرية وجهت لها أيضا عدة انتقادات من بينها، صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات و هذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى-غير الدول صاحبة المنتج- أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة "الرولز رويس".

الشكل رقم 1: دورة حياة المنتج الدولي

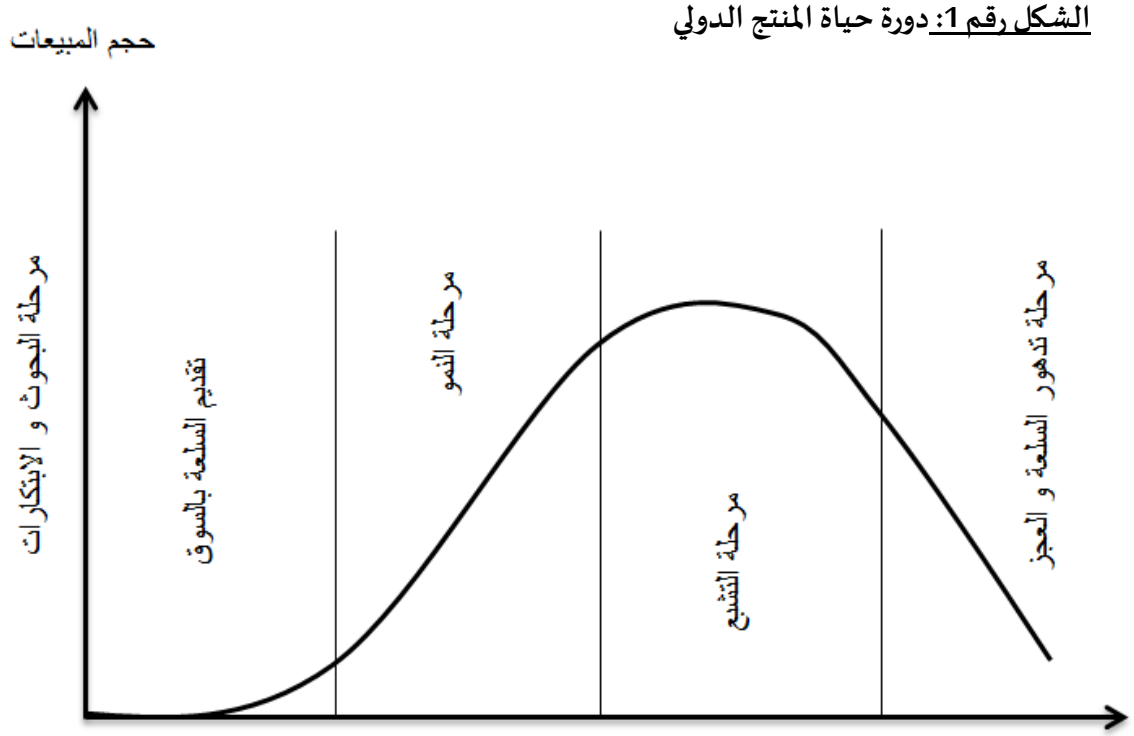

المصدر: عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 57

مرحلة 1: مرحلة البحوث و الابتكارات بالو.م.أ،

مرحلة 2 : تقديم السلعة بالسوق الأمريكي،

مرحلة 3 : مرحلة النمو في الإنتاج و التسويق المحلي و الدولي،

مرحلة 4 : بداية تشبع السوق المحلي و بدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى،

مرحلة 5 : بدأ إنتاج السلع في الدول النامية و تدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة...الخ.

2- **نظرية عدم كمال السوق** (قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، 1991، ص : 72)

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة و عدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة و ذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية و التكنولوجيا و المعارف الإدارية...الخ.

يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة هو هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة ، و عدم تجانس بين منتجات الشركات الأجنبية و نظيرتها بالدول المضيفة، و أيضا تميزها بمهارات إدارية، إنتاجية و تسويقية، تحقيق وفرات في الإنتاج نتيجة كبر حجمها، بالإضافة إلى تطورها التكنولوجي و الذي تستعمله في أساليب إنتاجها، استغلاله الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار.

3- **نظرية الحماية:**

نظرا للانتقادات التي وجهت لافتراضات نظرية عدم كمال السوق،ظهرت نظرية الحماية و التي أقرت أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة وأيضا القوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار و ممارسة الأنشطة المرتبطة بها.

يقصد بالحماية حسب فليح حسن خلف" الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار..... لضمان عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج و التسويق و غيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى و ذلك لأطول فترة زمنية ممكنة ."(خلف، 2004، ص:18)

عليه يمكن القول أنها الطريقة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات من تعظيم عوائدها في الخارج، بالاعتماد على قدرتها في حماية أنشطتها الخاصة مثلا: ابتكاراتها الحديثة و مجالات الإنتاج أو التسويق، و لكي تضمن عدم تسربها يستلزم عليها القيام بتنفيذ هذه الأنشطة الخاصة داخل الشركة الأم ، أو بين الشركة الأم و الفروع في الدول المضيفة و ذلك منعا لتسرب المعلومات و الحد من التقليد و حماية الاختراعات الجديدة لأطول فترة ممكنة و بالتالي عدم ممارستها عبر الأسواق مباشرة.

4- **نظرية الموقع:**

إن هذه النظرية تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها و ممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية و المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، و بعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات للشركات المتعددة الجنسيات.

و يرى باري أن هذه النظرية تهتم "بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب ، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية ، و البحوث و التطوير و نظم الإدارة و غيرها."(قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، 1991، ص : 72، صفحة 73)

عليه فإن العوامل الأساسية لنظرية الموقع التي تؤثر على قرار الشركات المتعددة الجنسيات فيما يخص الاستثمار المباشر في الدول المضيفة، هذا من جهة و من جهة ثانية المفاضلة بين الاستثمار المباشر و التصدير لهذه الدول المضيفة ، و تمثلت في(قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية،، 1990، صفحة 56):

- العوامل التسويقية مثل: درجة المنافسة ،منافذ التوزيع، التقدم التكنولوجي، حجم السوق، معدلات نمو السوق، رغبة في المحافظة على العملاء السابقين احتمالات التصدير لدولة أخرى. الخ.
- عوامل مرتبطة بالتكاليف مثل: تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية و توفر الأيدي العاملة و بأجور متدنية، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال.

- الإجراءات الجبائية مثل : فرض القيود الجمركية المفروضة على التصدير ، و نظام الحصص.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة ومدى استقرار أسعار الصرف ، الأنظمة الضريبية و القيود المفروضة على ملكية الاستثمارات الأجنبية للأجانب إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية.
- بالإضافة إلى عوامل أخرى كالموقع الجغرافي، مدى غنى أراضيها بالثروات الطبيعية، إمكانية التهرب الضريبي...الخ.

5- نظرية الموقع المعدلة:

يرجع تطوير هذه النظرية إلى reboock و simonds " حيث اقترحا أن الأعمال و الاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل : المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة ، و أخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة."(قحف، اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي ، 1991،ص 71، صفحة 79)

جدول رقم (1): العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامـل الشرطيـة	الأمثلـة
1-خصائص المنتوج (السلعة)	نوع السلعة ، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج (الفنية ،المالية،البشرية)، خصائص العملية الإنتاجية.
2-علاقات الدول المضيفة مع الدول الأخرى	تضم النقل و الاتصالات بين الدولة المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية ، السياسة التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال و المعلومات و البضائع.
3-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية و الطبيعية، مدى التقدم الحضاري ، خصائص البيئة الاقتصادية...
العوامل الدافعة	**الأمثلة**
1-الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية و التكنولوجية، حجم الشركة .القدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	**الأمثلة**

1-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، نظم الإدارة و التعيين ، سياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...
2-الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
3-العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم،المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: أبو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، مرجع سابق ،ص 405

من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات، حيث تم الإشارة من خلالها إلى العوامل الدافعة للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ترجع للدولة الأم من خلال الضمانات و الحوافز التي تقدمها الدول الأم لهذه الشركات، و هذا نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها الدول الأم منها : حدة المنافسة في الأسواق المحلية ، ارتفاع تكاليف العمالة...الخ.

4/ أهداف الاستثمار الأجنبي:

يمكن تقسيم أهداف الاستثمار الأجنبي إلى اثنين أهداف المستثمرين الأجانب و أهداف الدولة المستثمر فيها.

1-أهداف المستثمرين الأجانب :

- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة و التي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها و على سبيل المثال أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة اقل من أجرة العامل ي الدول المتقدمة صناعيا.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ إن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

2- أهداف الدولة المستثمر فيها : دوافع الدول المستثمر فيها من وراء قبولها و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها كما يلي :

- الإسهام في حل مشكلة البطالة و ذلك تشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها التقليل من الواردات و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

المحور الثاني : و اقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجز ائر

أولا :مؤهلات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالجز ائر

1- الأداء الاقتصادي : إن النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الإصلاح الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي، وبدل جميع المعطيات و المؤشرات و من أهداف هذا البرنامج :

- تحقيق الانفتاح الاقتصادي .
- خفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية سنوات 1994-1998 .
- استقرار سعر صرف الدينار و التخلص من التقلبات الصعبة .
- زيادة معدل النمو الاقتصادي .
- استعادة قوة ميزان المدفوعات.
- التحكم في التوسع النقدي .
- التحكم في المديونية و الحد من نموها و تخفيض تكلفة خدماتها.
- تحرير التجارة الخارجية في الاتجاهين.
- تحرير الأسعار و اعتماد اقتصاد السوق.

2- المؤهلات أخرى : تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدن المغرب العربي وعلى مقربة أوربا وتمثل مدخلا لإفريقيا و تملك ثروة من الموارد البشرية وطاقات نباتية بكفاءات عالية ، كما تملك كذلك قاعدة صناعية كبرى تم بنائها خلال عقود عدة إذ تحتاج إلى استثمارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج بهدف كفاية السوق المحلية و التصدير مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية الجديدة أنشأت وفق مواصفات عالية في حين عمدت الصناعات القديمة إلى برنامج تأهيل مواكبة التطور، ومن جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقد الشراكة الأوروميتوسطية ، وهذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير و يفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية بالإضافة لما تملكه من بترول و غاز ومعادن نفيسة ومتنوعة، بالإضافة للإنتاج الفلاحي المتنوع و ثروة كبيرة من المواد الأولية بالإضافة إلى مؤهلات أخرى.

ثانيا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية،، 1990، صفحة 50):

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال يمكن تصنيفها إلى:

1/الاستثمار من حيث الهدف: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، والتي يمكن إيجازها فيمايلي: الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية؛ الاستثمار الباحث عن الأسواق؛ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء؛ الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية.

2/الاستثمار من حيث الملكية: كما يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال الآتية:

1.2. الاستثمار المشترك: هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه.

2.2. الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي: تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق في الدولة المضيفة وفي المقابل فإن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل و يعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، و الحذر من سيطرة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.

3.2 مشروعات أو عمليات التجميع: تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني و الطرف الأجنبي، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع.

4.2 المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما و يتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، و في داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوم جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة(قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية،، 1990)

3./الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا التصنيف الأشكال الآتية:

1.3الاستثمار الأفقي: تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل. وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات نفس المستوى من النمو.وتتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات كما يرى ماركوس ان بتوفر أربعة عوامل رئيسية وتتمثل في القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم؛ الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة؛ أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم؛ أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

2.3 الاستثمار العمودي: في هذا النوع من الاستثمارات، يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع، وصناعة المكونات كمنتوج نهائي، أو يتخصص الفرع في عمليات التسويق.

الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشراكة: تهدف الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من خلال تدويل عملياتها الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف المعاملات، والحد من المخاطر في مواجهة المنافسة الدولية العنيفة، وبالتالي تعمد إلى توزيع بعض من وظائفها التي كانت تسير مباشرة من الشركة الأم، فتقوم بإتباع ما يعرف بالمقاولة من الباطن من خلال تكوين شبكة، أو بإقامة تحالف استراتيجي مع باقي الشركات العاملة في نفس النشاط للحصول على نصيبها من السوق المستهدف.

ثالثا : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات و تقسم غلى بيئات سياسية واقتصادية و بيئات قانونية و تشريعية وبيئات إدارية.

1/ البيئة القانونية و التشريعية:(القرنشاوي، 2006 ، صفحة 5)

الاستثمارات بصفة رئيسية تعتمد على وجود قوانين و تشريعات تكفل للمستثمر حوافز و إعفاءات جمركية و ضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم و المصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة ،حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية و الأخذ من سيادة الدولة المضيفة و مكانتها.

2/ البيئة السياسية :

حيث يعتبر النظام السياسي القائم في البلد من أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية،حيث أن في أي بلد يكون للاستقرار السياسي تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة ، فال مستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع،ليس على أساس حجم السوق أو العائد فقط، و إنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد ،حيث المستثمر يفضل النظام الديمقراطي لأنه مستقر أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.(عباس، 2007، صفحة 175)

3/ البيئة الإدارية:(عباس، 2007، صفحة 176)

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار و أهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار ،كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي و محاربة الفساد المالي و الإداري في الأجهزة الحكومية.

الشكل رقم (2): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

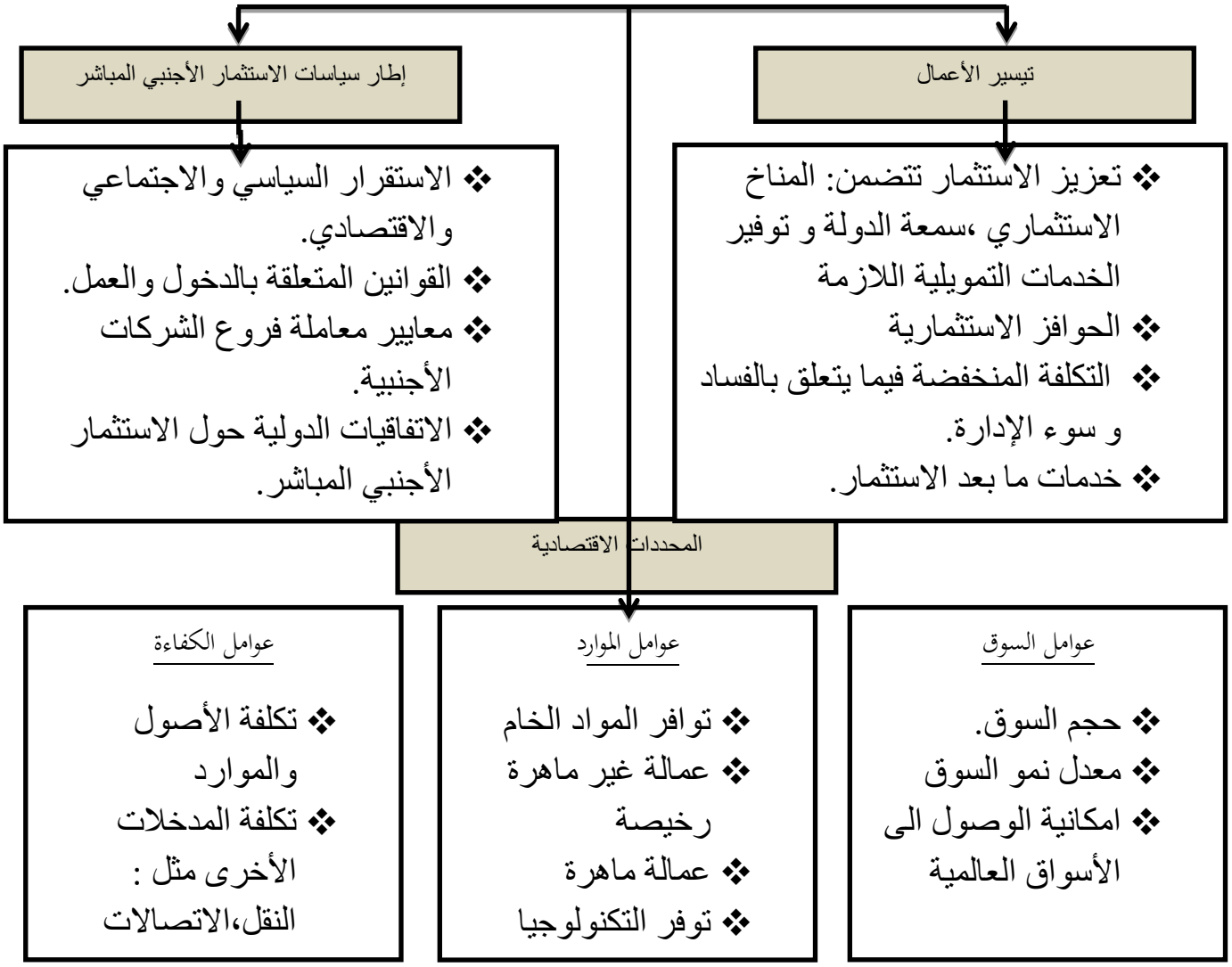

Source : **UNCTAD** (1998), **World Investment Report** : **Trends and Determinants**, **Overview**, **New York and Geneva**, **p 91**

"إن توفر المواد الطبيعية القابلة للاستغلال و إمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار ، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير،إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة و أيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، لذلك لابد من توفر حوافز كمستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي،معدلات التضخم و حجم السوق و السياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي و الخصخصة و درجة المنافسة في السوق." (القرنشاوي، 2006 ، صفحة 17)

"إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء الاتصالات ، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار." (عباس، 2007)

رابعا/محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر:

سعيا من جانب الدول المضيفة و خاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب و من ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية، تقدم الكثير من أنواع التسهيلات و الحوافز و الامتيازات لهؤلاء المستثمرين ، و لم يقتصر الأمر على قيام هذه الدولة بتقديم الحوافز للمستثمرين بل أن الحكومات الأم للشركات الدولية أو المتعددة الجنسيات تمنح الكثير من أنواع الحوافز و التسهيلات لتشجيع شركاتها الوطنية لغزو الأسواق الأجنبية (فاروق،، سنة 2009-2010، صفحة 74).

وبخصوص الحوافز المقدمة من طرف حكومات الدول النامية المضيفة، يجدر الذكر أنه من الخطأ القول أن التعدد والتنوع في الحوافز و التسهيلات و الامتيازات المتاحة للمستثمرين يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية أو رفع جاذبية الدول المضيفة كمكان للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي بعض الحالات قد نجد إحدى الدول المضيفة تقدم أنواع كثيرة من الامتيازات و التسهيلات و الضمانات ، و بالرغم من هذا نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي فيها محدودا للغاية ، وسوف نتناول في هذا المطلب أهم الحوافز المالية و التمويلية و كذا الحوافز الأخرى .

1/ الحوافز المالية: و تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ، و من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، ائتمانات ضريبة الاستثمار ، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى ، بالإضافة إلى حوافز التصدير ، و الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة بكل مراحل الصادرات علاوة على تخفيضات الرسوم (أو الإعفاء النهائي) المتعلقة باستخدام و استغلال المرافق العامة كالمياه و الكهرباء ..الخ، بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواءا بالمناطق الحرة أو المشاريع القائمة داخل البلاد(فاروق،، سنة 2009-2010، صفحة 75)

2/ الحوافز التمويلية:تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ، الإنتاج ، تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري ، و في الائتمان الحكومي المدعم ، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر ، تغيير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة .

3/ حجم السوق و احتمالات النمو الاقتصادي:يعتبر حجم السوق من أهم العوامل المؤثرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر،إذ أن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع و الذي يعبر عنه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل و يجعل الشركات الأجنبية تسعى إلى استغلال فرصة سعة هذا السوق ،باحتلال مكانة إستراتيجية فيها، من أجل تغطية الطلب المحلي أو التصدير إلى الأسواق المجاورة كما هو الشأن فيما يخص صناعة السيارات.

و كذلك الشأن بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فهي شديدة الحساسية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فكلما كان النمو الاقتصادي يشهد تطورا ،و تساهم قاعدة الإنتاج المحلي في ارتفاعه ، كلما كان ذلك مشجعا،لأن الاستثمارات الأجنبية تميل إلى أن تتبع النمو لا أن تقوده.

4/ سياسات اقتصادية كلية مستقرة:إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة من العوامل التي تؤثر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ان تحقيق الاستقرار الداخلي مقاسا بمعدل التضخم أو عجز الميزانية أو عرض النقود ، وكذلك الاستقرار الخارجي مقاسا بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، يساعد في توضيح الرؤية للمستثمرين الأجانب و يسهل عليهم الاستثمار على أحسن وجه.

5/ الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار:يعتبر كذلك وجود إطار تشريعي و تنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل التي تشجع على قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر ، و هذا الإطار التشريعي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال :

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية و عدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، و أن يكون متوافقا مع القواعد و التنظيمات الدولية الصادرة لحكم و حماية الاستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم،المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج، و حرية دخول رأس المال و خروجه،فضلا عن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات ، و حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية.

6/ بنية أساسية مناسبة: حيث وجودها عامل مؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر،إذ أن توفر خطوط النقل الحديثة وكثافتها بالإضافة إلى وجود شبكة اتصالات متطورة،يسهل للمستثمرين الأجانب عملية التواصل داخل الدول و كذلك العالم الخارجي

7/ مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي:لابد من الاهتمام بالعنصر البشري وإشراكه بأكبر قدر ممكن و الاستثمار فيه ، و يأتي التعليم و التدريب المهني في صدارة العوامل التي تؤثر تأثير مباشر على مستوى العنصر البشري لأن ارتفاع نسبة التعليم و زيادة الاهتمام بالتدريب و التكوين المهني يزيد من مهارة العمالة.

المحور الثالث : عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المراحل السابقة عن صدور الأمر 01-03 نلتمس وجود أسباب أمنية ، قانونية و إدارية، كانت عائقا في جلب الاستثمار الأجنبي، و التي أدت إلى فشل المرسوم التشريعي 93-12

الصادر في 05 أكتوبر 1993.(الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47)

1 /العر اقيل القانونية و الإدارية(محمد ق.، 2005):

إضافة إلى الصعوبات السياسية و الاقتصادية التي واجهت الاستثمار الأجنبي و التي كانت سببا في عجز القانون 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، هناك أسباب إدارية تشكل بدورها عائقا أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر و المتمثلة في البيروقراطية التي تعاني منها الإدارة الجزائرية في شتى المجالات، بالإضافة إلى عدم كفاءة الإداريين و ما ينتج عنه من إهمال مصالح المستثمرين الذين يحتاجون إلى السرعة لإنهاء معاملاتهم في الإدارة للبدء في المشروع المراد استثماره، كما يرجع هذا التماطل أيضا إلى تعدد مراكز إصدار القرار و تعدد الهيئات المتدخلة في سلسلة الاستثمار بالإضافة إلى خاصية التمركز التي امتاز بها الجهاز المكلف بترقية الاستثمار (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار و دعمه).(فاروق،، سنة 2009-2010، صفحة 77)

وتمثلت هذه الفترة أيضا بالضعف من الناحية التأطيرية وهذا ما خلق صعوبات في الخدمات الإدارية التي من شأنها توفير الظروف الملائمة للاستثمار، فالتشريعات القانونية في الجزائر لا تمتاز بالاستقرار وغالبا ما تكون غامضة، هذا ما يؤثر على تطبيقها من الناحية الواقعية و تبقى حبرا على ورق، وحتى إذا طبقت على أرض الواقع فلا تعرف الصرامة مما يتسبب في تعطيل المصالح و المشاريع الاقتصادية الاستثمارية كالصعوبات التي يواجهها المستثمر في مجال العقار الصناعي ، إضافة إلى النظام القضائي الجزائري ، والى ما يراه المستثمر بأنه لا ينصفه.إضافة إلى ما سبق يلاحظ تأثير القرارات الاقتصادية تأثرا مباشرا بالمواقف السياسية.

2/العر اقيل الاقتصادية و المالية(محمد و.، 2008):

من الأسباب التي أدت أيضا إلى فشل المرسوم التشريعي 93-12 هي العوائق الاقتصادية التي كانت تمثل حاجزا في جلب الاستثمار الأجنبي و من بينها ضعف البنية التحتية أي عدم وجود هياكل قاعدية قادرة على استيعاب المستثمرين الأجانب، حيث أن الاستثمارات التي تقام ستكون مكلفة خاصة في بعض المناطق ، نتيجة التوزيع المتباين للهياكل المشكلة لقواعد التصدير و اليد العاملة، كما يرجع هذا الفشل إلى ضعف السياسات الاقتصادية و أيضا ضعف الجهاز المصرفي و يقصد به النظام البنكي في الجزائر و الذي يعاني من عدم التسيير العقلاني للموارد المالية بالرغم من التعديلات في معدلات الخصم، وكذا تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي مع ظهور منافسة غير مشروعة و الغش الضريبي و التهرب الجبائي و بقاء كتلة نقدية خارج الدائرة المالية و بالتالي خارج مراقبة الدولة، لهذا كان عدد المستثمرين قليلا جدا خلال هذه الفترة لأن الحواجز الاقتصادية كانت مترددية جدا.

من بين المعوقات الاقتصادية أيضا عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية، أو بالأحرى عدم توفر بيئة استثمارية، تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب.(فاروق،، سنة 2009-2010، صفحة 78) إضافة إلى صعوبة

الحصول على العقار الصناعي بسبب تعقد الإجراءات الإدارية و تعدد النصوص القانونية مع ارتفاع سعر العقار ،حيث تصل مدة الانتظار للحصول على العقار الصناعي في الجزائر ما بين 3 سنوات و نصف و خمس سنوات.

حيث أن النظام المالي للبلد يعتبر أيضا من المعوقات ، حيث يعتبر غير فعال و غير قادر على التأقلم مع متطلبات المستثمرين ، حيث حتى العمليات الجارية (تحويل، مسك حسابات ،تحرير أموال مودعة) تعرف صعوبات ،فتحويل صك بنكي مثلا من وكالة إلى أخرى تابعين لنفس البنك و تقعان في نفس المدينة يستغرق شهرا كاملا.

3/العراقيل السياسية و الأمنية:

إن الوضعية العامة للبلاد و كذا غياب الاستقرار ، كان له أثر سلبي على وضعية الاستثمار في الجزائر بنوعيه الأجنبي و الوطني، الأمر الذي ولد تخوفا في نفوس المستثمرين خاصة و أن المتعاملين الأجانب يقومون بتقويم الوضعية الأمنية لأية دولة يريدون الاستثمار فيها، هذا ما جعلهم يترددون في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر لتأزم الأوضاع الأمنية و التي كانت لها آثار وخيمة أفسدت صورة الجزائر على المستوى الإقليمي و الدولي، إضافة إلى تأثر القرارات الاقتصادية تأثرا مباشرا بالمواقف السياسية.

4/العراقيل الاجتماعية و البنى التحتية:

- التناقض بين البرامج التعليمية و التكوينية المنتهجة مقارنة مع متطلبات السوق، مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية ،الصناعية ،الزراعية و الخدماتية.
- نقص فادح في الهياكل و البنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر ، و بالتالي يتوجب على الدولة توفير البنى من أجل جلب و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة و نوع النشاط.
- إذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام و توفير الموانئ للمقاييس الدولية، فان الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس، حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين ، و تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية.

الجدول رقم(02) :نقاط القوة و الضعف ، فرص و تهديدات إمكانية الاستثمار في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
• إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية • التقييم الإيجابي للإصلاحات من طرف دوائر الأعمال الأجنبية • إرادة السلطات للقيام بالإصلاح	• تأخر في البنى التحتية • التأخر الكبير في إصلاح القطاع المالي و المصرفي • صعوبة الحصول على التمويل ل

• التكلفة المنخفضة للطاقة • حجم السوق (أكثر من 30 مليون مستهلك) • قوة عمل شابة و تتقن عدة لغات • القرب الجغرافي للأسواق الممكنة : أوروبا و إفريقيا • الاندماج الاقتصادي التدريجي الجهوي (UMA/UE و العالمي OMC) • وفرة الثروات الطبيعية • وفرة الموارد البشرية و مرونة سوق العمل	PME/PMI • قطاع غير رسمي معتبر • طول مدة الإجراءات القضائية • صعوبة الحصول على العقار الصناعي • عجز كبير في الاتصال و توضيح صورة البلاد • نقص المعلومات الكمية عن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة و مصادرها • نقص الخبرة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة
الفرص • المحروقات و الطاقة • البنية التحتية ل NTIC • المناجم • الزراعة الغذائية • السياحة • الإلكترونيك • المركب التكنولوجي • الصيد • الانضمام المستقبلي ل OMC • منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي المتوقعة في 2010	**التهديدات** • بطء التنظيم للقطاعات • التأخير البيروقراطي للإدارة العمومية • التأخر في إعادة تأهيل موظفي الإدارة العمومية • ضعف انتشار NTIC • هجرة الأدمغة • تكييف السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية للجزائر • نقص التنسيق بين السياسات الوطنية • التداخل بين صلاحيات الهيآت المكلفة بالاستثمار

المصدر: p50UNECTAD , Examen de la politique de l'investissement , algérie

الخاتمة:

ان الاستثمار الأجنبي المباشر عرف اهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول، حيث أنه اتجهت إليه الدول النامية على غرار الدول المتقدمة و ذلك لما له من فوائد اقتصادية و اجتماعية تعود على البلدان المضيفة .لهذا عرفت الجزائر مؤخرا (بداية عقد التسعينات) اتجاه مختلف لسياستها الاقتصادية، من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيع له ، و جاء هذا بعد اقتناعها بالدور الهام الذي يلعبه لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية من حيث كونه وسيلة لتوفير فرص التشغيل و نقل تكنولوجيا الإنتاج مع تحديث الصناعات المحلية و تطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية.

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يعتبر مصدر من مصادر التمويل الخارجي نظرا لما يقدمه لتحريك التنمية الاقتصادية ، حيث أنه يساهم في توظيف العمالة الوطنية ، و يقلل من البطالة علاوة على نقله لأحدث و أعلى التقنيات، و هذا ما أدى بالباحثين و الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لمعرفة ما هي محفزات تلك الاستثمارات، إلا أنه تباينت نتائج و طرق المعالجة لتلك الدراسات.و أصبحت معظم دول العالم ، سواءا متقدمة كانت أو نامية تتجه لهذا النوع من الاستثمار لأنه أصبح مجالا للتنافس و الاتجاه نحو الرقي و التطور في المجال الاقتصادي .

كما لا يمكن لنا أن ننسى أنه توجد عدة عراقيل لا تسمح لنا باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و التي من شأن سياسة الدولة العمل على التقليل منها ، و ذلك بضرورة توفير البنى التحتية اللازمة للاستثمار ،ضرورة توفير الاستقرار السياسي و الأمني ، العمل على تحسين كفاءة الإطار التشريعي بشكل يسمح بتشجيع النشاط الاستثماري و ذلك بتقليل عدد التشريعات و منع الاحتكار و حماية براءة الاختراع ، و لا ننسى الزيادة في نفقات البحث و التنمية لأهمية هذه الوظيفة وتنمية القدرات الإبداعية في مختلف الميادين.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

- duce, M. (,july 31, 2003 ,page 5.). definition of foreign direct investment, a methodological note . , banco de espana , final draft.
- OECD. (1999, P 07). the detailed benchmark of foreign direct investment. Paris: third edition.

قائمة المراجع باللغة العربية :

- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47. (بلا تاريخ).

- بلال بوجمعة. (2007 ، ص 19). تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، .
- حاتم عبد الجليل القرنشاوي. (2006). تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مؤتمر الاستثمار والتمويل، (صفحة ص 3). مصر.
- سحنون فاروق،. (سنة 2009-2010). قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر. جامعة فرحات عباس.
- طارق نوري. (2006). تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر. مؤتمر الاستثمار والتمويل، (صفحة ص 4). مصر.
- طلال بابا. (1983). قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث . دار الطليعة، بيروت.: الطبعة الثانية.
- عبد السلام أبو قحف. (1990). نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية،.
- عبد السلام أبو قحف. (1991، ص : 72). اقتصاديات الاستثمار الدولي. المكتب العربي الحديث، الاسكندرية،: الطبعة الثانية، .
- عبد السلام أبو قحف. (1991،ص 71). اقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي .
- على عباس. (2007). ادارة الأعمال الدولية. الأردن : دار الحامد.
- علي عبد القادر علي. (، 2004، ص 4.). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، . العدد الواحد والثلاثون.
- فليح حسن خلف. (2004، ص:18). التمويل الدولي . عمان: مؤسسة الوراق للنشرو التوزيع .
- قويدري محمد و فرحي محمد. (2005). أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل العربي . ،مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوروبية" ، (صفحة ص 15). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف.
- مبارك سلوس. (2001 ، ص 115). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

- محمد احمد سويلم. (2009 ،ص 23). الاستثمارات الاجنبية في مجال العقارات ،دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي . الطبعة الأولى الإسكندرية ،منشأة المعارف بالإسكندرية .
- محمد بن على. (1996). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية و موقف الاقتصاد الاسلامي منه. بحث مقدم لندوة العالم الإسلامي ، و التحدي الحضاري (الصفحات صفحة 7-8 .). لمنعقدة في جامعة عين شمس – القاهرة: المجلد الثاني .
- معاوية أحمد حسين. (2009). لاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد، (صفحة ص 2). السعودية، الرياض، .
- هيل عجمي جميل. (1999). الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم و الاتجاه و المستقبل. مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية.
- وصاف سعيدي،قويدري محمد. (2008). واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق. مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 08، 44.